

آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية المحلية

-دراسة حالة ولاية المدية-

د. معوشي عيماد

أستاذ محاضر قسم (أ)

جامعة المدية (الجزائر)

imaouchi@gmail.com

00.213.663.619.857

الملخص

بالرغم من أهمية المؤسسات الكبيرة في تقوية الإقتصاد، إلا أنها تتطلب موارد مالية وبشرية ضخمة، وتزيد من نسبة المهدروات، من هنا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكون الحل الأنسب للإقتصادات التي تعاني من مسألة البطالة وعدم إستغلال الموارد، وتعد من أهم السبل لتحقيق التنمية المحلية، هذه الورقة البحثية تهدف لإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بصفة عامة، وأهميتها في إستغلال الموارد المحلية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، التنمية المحلية.

Résumé:

Malgré l'importance des grandes institutions pour le renforcement de l'économie, elle nécessite beaucoup de ressources financières et humaines et augmente la proportion de déchets, de sorte que les petites et moyennes entreprises constituent la solution la plus appropriée aux problèmes de chômage et d'exploitation des ressources. Les moyens de parvenir au développement local dans cet article, nous avons essayé de mettre en évidence le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement local en général et son importance dans l'exploitation des ressources locales.

Mots clés: Petites entreprises -moyennes entreprises -développement local.

Classification JEL: J64, P42, P12 ,O55

مقدمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعالة في تحقيق التنمية المحلية، وهذا لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على التوسع في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على تعدد الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق مناصب شغل متنوعة ويقلل من البطالة وبالتالي يجند كل الأفراد في المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذا النوع من المؤسسات، من النواحي المادية، التنظيمية والتشريعية، كما قامت بإنشاء هياكل تدعيم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، من خلال هذه الورقة البحثية نطرح إشكالية البحث التالية:

ماهي الآليات المنتهجة من طرف الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هو دورها في دعم التنمية المحلية لولاية المدية؟

للإجابة على هذه الإشكالية نجزئها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي معايير تصنيف المؤسسات حسب اللوائح الدولية والقوانين الوطنية؟
 - 2- لماذا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجهة الدول لتحقيق التنمية المحلية؟
 - 3- ما هي الآليات المتخذة من طرف الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 - 4- ما هو واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المدية؟
- فرضيات الدراسة: للوصول إلى نتائج ولتحقيق أهداف البحث نختبر الفرضيات التالية:
- 1- لا تختلف التصنيفات الوطنية للمؤسسات عموما عن التصنيفات الدولية.
 - 2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر كفاءة في إستغلال الموارد المحلية.
 - 3- الآليات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية غير كافية لدعم حقيقي وفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث: إن أهمية الموضوع قيد البحث يأخذ أهميته من الدور الفعال الذي ساهمت به المؤسسة بصفة عامة في بناء الإقتصادات العالمية منذ القدم وخاصة مع الثورة الصناعية المعروفة، غير أن إهتمام الدول النامية وخاصة تلك التي تأخرت في إنتهاج الإقتصاد الحركان باهتا مقارنة بنظيرتها الرأسمالية.

أهداف البحث: نأمل من خلال هذا البحث معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية المحلية للدولة ومعرفة آليات دعمها المختلفة ثم دراسة لواقع المشاريع الإستثمارية المجسدة في إطار سياسة الدعم الإستثماري للدولة الجزائرية، وذلك بأخذ أحد الولايات الجزائرية كنموذج - ولاية المدية-.

منهج البحث: نظرا لطبيعة البحث وللإجابة على الإشكالية الرئيسية له، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، للتمكن من وصف وإبراز مختلف التصنيفات المعتمدة للمؤسسات حسب القوانين والهيئات الدولية وكذا تحديد المفاهيم والمصطلحات، هيكل الدراسة: للإجابة الإشكالية الرئيسية للبحث ولعلاجها من مختلف الجوانب، نقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور (1) : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور (2) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية المحلية
- المحور (3) : آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- المحور (4) : دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال.

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للوقوف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نعرض مجموعة من التعاريف من مختلف الأنظمة القانونية كما يلي:

تعريف الإتحاد الأوروبي: "تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الإتحاد كما يلي¹ :

- ✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال.
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا.
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها: تلك المنشآت التي توظف اقل من 50 عاملا. ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها ما بين 10-50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عاملا فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة².

¹ إسماعيل شعبان (2003) "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم - تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة -"، منشورات مخر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 63 .

² حسين رحيم (2003) تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، تشخيص ومقترحات، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطویر دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28 ماي .

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري: على غرار مختلف دول العالم، نسجل غياب تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع. كانت عن طريق المشرع الجزائر حيث صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ والموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 4 من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

كما أشارت المادة 5 إلى تعريف م. المتوسطة أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 مليون دج.³

أما المادة 6 من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج.⁴

جدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون د.ج.)	مجموع الميزانية (مليون د.ج.)
مؤسسة مصغرة Micro entreprise	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة Petite entreprise	من 10 إلى 49	من 21 إلى 200	من 11 إلى 100
مؤسسة متوسطة Moyenne entreprise	من 50 إلى 250	من 201 إلى 2000	من 101 إلى 500

المصدر: سامية عزيز (2011) "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 2، الجزائر، ص.88

³ إسماعيل شعبان (2003)، سبق ذكره، ص 59.

⁴ سامية عزيز (2001) "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 2، الجزائر، ص.88

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز هذه المؤسسات بالخصائص

التالية:

- سهولة إنشائها: فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون محلياً، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضاً لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان.
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقص ذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقاً للظروف المتاحة والمحيطية بالمؤسسة

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية المحلية:

لتوضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخها نعالج هذا الدور من خلال النقاط التالية:

1.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم، ونجد من بين الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أ. إنبهار الأوضاع المالية: خاصة الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الإستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الإستمرار والبقاء نظراً لضعف تسيير المشروعات الكبيرة وهدر الموارد.

ب. التحولات الإقتصادية العالمية: والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص⁵.

⁵ لرقط فريدة ، بوقاعة زينب ، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 120 .

2.2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية: نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في إقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية:

أ.الدور الإقتصادي: يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- تثمين قوة العمل: من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.
- رفع إنتاجية العامل: وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وبإستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.
- خلق الناتج الخام الداخلي: يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي.
- ترقية التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير وإستيراد.

ب. الدور الإجتماعي: تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تطورات على المستوى الإجتماعي، ويمكن حصر الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية:

- القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي: وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية..

3.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: من خلال النقاط التالية نوضح أهم الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية للتنمية المحلية ودور هذه المؤسسات فيها:

1.3.2 التنمية المحلية عموما: ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد إقليم الدولة، وذلك من أجل تخفيف حدة الاختلالات بين الجهات والمناطق المختلفة للبلد الواحد. والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة، إنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة

الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج و المشاركة و الحركية.⁶

2.3.2 تعريف التنمية المحلية: هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها.⁷

3.2.3 خصائص التنمية المحلية: تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي: تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.⁸

3.2.3 وظائف التنمية المحلية: توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها: التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع. استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع. التقليل من المركزية، فتحصر التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها. تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان.⁹

⁶ <http://www.wadilarab.com/t12569-topic> ; consulte le: 02/02/2018

⁷ مجد خضر "مفهوم التنمية المحلية" [على الخط] 2018/01/02، الرابط: http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9

⁸ مجد خضر، سبق ذكره.

⁹ المرجع السابق.

2-3-5 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنمية المحلية: لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط حركية الإقتصاد المحلي، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للتوسع في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على تعدد الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية أو تدينيتها، ولقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقت المحلية، لذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية.¹⁰

3. آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في هذا المحور نتكلم عن أهم البوابات الموضوعة في الجزائر لتسهيل إنشاء المؤسسات من النوع الصغير والمتوسط.

1.3 آليات التشجيع على الاستثمار في الجزائر: تم وضع مجموعة من الآليات في الجزائر

الهدف منها تسهيل الاستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء المؤسسات منها:

1.1.3 المجلس الوطني للإستثمار CNI: الذي أنشأ بأمر القانون 03-01 وهدفه ترقية وتطوير الإستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات وأولويات الإستثمارات، تكييف أرباح الإستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، وجميع المعايير اللازمة لتشجيع وتطوير نظام الإستثمارات، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابة ANDI.

2.1.3 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI والشباك المركزي الوحيد، هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني وتكلف ANDI بترقية وتطوير واستمرارية الإستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكد من احترام الإتفاقات الموقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الإستثمار. وكل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشباك الوحيد اللامركزي GUD الذي يهدف أساسا لتبسيط الاجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة، في هذا الشباك هناك ممثل عن ANDI الذي يتحاور مع المستثمر ويقوم بمساعدته ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة. ويتكون مجلس إدارة الوكالة من

¹⁰ حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، ص.ص: 165-168.

ممثلين عن الوزارات الإقتصادية، ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وممثلين لمنظمات أرباب العمل.

3.1.3 صندوق دعم الاستثمار: وهو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون مع CNI الذي يحدد حجمه، و هدفه التكفل الجزئي و الكلي بالأعمال و التجهيزات و تكاليف بعض الإمتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها و المشاريع الخاضعة للرقابة،

4-2-3 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية.

4.1.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: وهي آلية تم إقامتها سنة 1999، وهي أداة لمحاربة البطالة و الفقر، وهي تستهدف الأشخاص (بدون حدود عمرية) الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وهي تنظم عملية الحصول لى القروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50.000 و 400.000 دج، حيث تهدف هذه الآلية المؤسسة المصغرة التي تنظمها ANSEJ وهذا لأسباب عمرية أو لعدم مقدرة الفرد على تقديم المساهمة الشخصية من رأس المال المطلوب للمشروع، و بدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005 والذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات عبر التراب الوطني.

5.1.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: وهي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تم إنشاءها سنة 2004، وهو موجه للبطالين الذين يتراوح سنهم بين 35 و 50 سنة¹¹.

2.3 دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في دعم المؤسسات ص. م.: تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر بمثابة البوابة الوطنية للولوج إلى عالم الإستثمار في الجزائر سواء بالنسبة للشباب أو المستثمرين في القطاع الخاص أو حتى الأجانب الراغبين في ممارسة النشاط الإستثماري في الجزائر، حيث عمدت الدولة الجزائرية ومن خلال هذه الوكالة إنتهاج سياسة أكثر إنفتاحا على القطاع الخاص بالمقارنة مع سنوات سابقة.

¹¹ سهام شيهاني (2011) "تقييم دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ" ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 6.

1.2.3 تخفيف الأعباء الإجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور: ولتحقيق هذا المطلب تم

إتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي:

- إعفاء من الإشتراك الإجمالي للضمان الإجتماعي لفائدة المؤسسات تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها. علما بان الإشتراك الإجمالي في الضمان الإجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة أشهر؛

- يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الإجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من إثنتا عشرة (12) شهرا ؛

- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الإجتماعي التي حددت بنسبة 7٪ من الراتب الخام ؛

- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث سنوات بقيمة 1000 دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة؛

- تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الإشتراك الناتج عن التخفيضات و كذا الإعانة المالية للتشغيل؛

- مساهمة الدولة في الأجور: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال ثلاث (3) سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، و سنتين بالنسبة لعقود الإدماج المهني وسنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛

- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة (12) إثنتا عشرة شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوب من الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

2.2.3 تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الإستثمار: ولتحقيق وتجسيد

هذا المطلب هناك مجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط الممنى لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، إعتباراً من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الإستثمارات المتواجدة في ولايات الجنوب التالية: أدرار، إيزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس سنوات؛

- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط الممنى لمدة خمس سنوات، ومنح تخفيض قدره 3 ٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للإستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

3.2.3 تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للإستثمارات المصدرة: ونذكر هنا النقاط

التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛- يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة سواءاً للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءاً كانت- تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتجات الموجهة للتصدير، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة للعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير

- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة-

للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير. تقديم خدمات موجهة للتصدير. يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقييم،

4.2.3 تحفيزات في مجال التمويل: ونلخصها في النقاط التالية:

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
 - 25٪ من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار؛
 - 20٪ من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار.
- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
- قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، الذي حدد كالاتي:
- 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان إستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الرى والصيد البحري؛
- 50٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان إستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى، إذا كانت الإستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاتل تقع في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا، مع الإشارة إلى أن نسب تخفيض القروض المذكورة أعلاه، تم رفعها على التوالي إلى 90٪ و 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية؛ المستفيدون من القرض سيحملون سوى الفارق غير المسير من نسبة الفائدة؛
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-إنشاء وتوسيع النشاط-

* 0.25 % بالنسبة للجزائر، وهران وعنابة

* 1% ولايات الجنوب و الهضاب العليا

- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار؛-

- إنشاء صناديق الإستثمار على مستوى الولايات مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دعم الخزينة لفاتورة الكهرباء بخصوص النشاطات الإقتصادية خارج قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب، بأثر رجعي إلى غاية أول جانفي 2008 ؛

- زيادة نسب تخفيض الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك لتصل قيمتها إلى 60% بالنسبة للإستثمارات المنجزة في مختلف قطاعات النشاطات،

80 % بالنسبة للإستثمارات المنجزة في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا (للإستثمارات المنجزة في مختلف قطاعات النشاطات)،

95 % بالنسبة للإستثمارات المنجزة في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا (للإستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الرى و الصيد البحري)؛

التمويل التساهمي للصندوق الوطني يمنح للشركات ذات أسهم بما في ذلك رأس مال يتجاوز 100 مليون دج. بمساهمة تصل إلى 34٪ من الصناديق الخاصة¹².

2.3 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كألية لدعم المؤسسات ص. م.: تقدم الوكالة الوطنية مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال.

1.2.3 الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة: يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثنائي (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسب طبيعة النشاط ومكانته (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي

¹² الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، [على الخط] 2018/01/31، الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise>

تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة.

2.2.3 الإعانات الجبائية والشبه جبائية: تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري، من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشروع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، كما تستفيد هذه المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني وتقدر إجمالي التحفيزات الجبائية المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للفترة 1993 - 2000 حوالي 150 مليار دينار جزائري التركيبات المالية الجديدة لإستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين:

• **الصيغة 1 التمويل الثنائي:** هنا يتشكل الإستثمار أو التركيبة المالية للإستثمار من المساهمة المالية للشباب المستثمر، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار. والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الإستثمار.

جدول رقم 2: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	
75%	25%	المستوى 1: قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000 دج
80%	20%	المستوى 2: قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

• **الصيغة 2 التمويل الثلاثي:** هنا يتشكل الإستثمار أو التركيبة المالية للإستثمار من المساهمة المالية للشباب، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الإستثمار. والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الإستثمار. والقرض البنكي الذي يخفف جزء من فوائده من طرف الوكالة ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

جدول رقم 3: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المساهمة الشخصية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي		
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	
5%	5%	25%	70%	70%	المستوى 1: قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000 دج
08%	10%	20%	72%	70%	المستوى 2: قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

أما نسب التخفيض في معدل الفائدة نظرا لطبيعة التمويل الثلاثي المعتمد على قرض بنكي، نعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 4: تخفيض معدلات الفائدة

قطاعات الإستثمار	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية (الزراعة، الري والصيد البحري)	90%	75%
القطاعات الأخرى	75%	50%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إن الإعانات الممنوحة للمستثمرين عبر هذا الجهاز نوعان: عند الإنجاز وعند الإستغلال، حيث عند الإنجاز هناك إعانات مالية وأخرى جبائية وشبه جبائية. ثم يقوم صاحب الإستثمار بدفع مساهمته المالية في حساب مفتوح لدى البنك المعني فيستلم الشاب شهادة منح الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية الخاصة بمرحلة الإنجاز، إنطلاقا من هنا تقوم الوكالة أولا ثم البنك بتحديد القرض والبدء في إنجاز الإستثمار، تسلم بعدها شهادة منح الإمتيازات الضريبية والشبه ضريبية الخاصة بمرحلة الإستغلال للشباب بعد معاينة إنجاز الإستثمار بغرض الإستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تحدد مدتها 6 سنوات للمناطق الخاصة، و3 سنوات للمناطق الأخرى.

4. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية.

نحاول من خلال هذه الدراسة التقييمية وبالإعتماد على عدة مؤشرات الوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في ترقية الإستثمار المحلي لولاية المدية، وذلك من طرف أحد الوكالات الداعمة للإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.4 التعريف بولاية المدية: تقع المدية في الأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتترجع على مساحة قدرها 8700 كلم مربع، وهي على ارتفاع 900 متر عن سطح البحر، كما تصل إلى 1400 م في بعض المواقع كمرتفعات بن شكاو وعين بوسيف، يحدها شمالا ولاية البليدة، جنوبا الجلفة، شرقا المسيلة والبيورة، غربا تحدها ولايتي عين الدفلى وتسمسليت. وصل عدد سكان الولاية في 2011/12/31 حوالي 861204 نسمة وقد تم حسابه وفق معطيات سنة 2009 بحساب نسبة الولادات والوفيات أي بنسبة تزيد عن 0.02 %، حيث يغلب على نشاط سكان ولاية المدية على ما تجود عليه الأرض لذا فإن الزراعة والرعي هي الغالبة على النشاط الاقتصادي لقاطني الولاية، بحيث أنه تقدر المساحة الإجمالية للولاية بـ 877 595 هكتار منها المساحة الفلاحية الإجمالية والمقدرة بـ 773 541 هكتار أي 88% من المساحة الكلية، والمساحة الصالحة للزراعة فهي محدّدة بـ 338 959 هكتار¹³.

2.4 تطور عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة (2002-2016): إن المساعدات والتحفيزات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى شريحة الشباب حفزتهم على الإستثمار في مختلف النشاطات، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

جدول رقم 5: عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة (2002-2016).

السنوات	عدد الملفات المودعة	%	السنوات	عدد الملفات المودعة	%
2002	521	3.10	2010	1215	7.23
2003	447	2.83	2011	863	5.13
2004	467	2.77	2012	424	2.51
2005	714	4.24	2013	7838	46.64
2006	1640	9.75	2014	638	3.80
2007	544	3.23	2015	720	3.99
2008	364	2.16	2016	829	4.93
2009	300	1.78	المجموع	16804	100

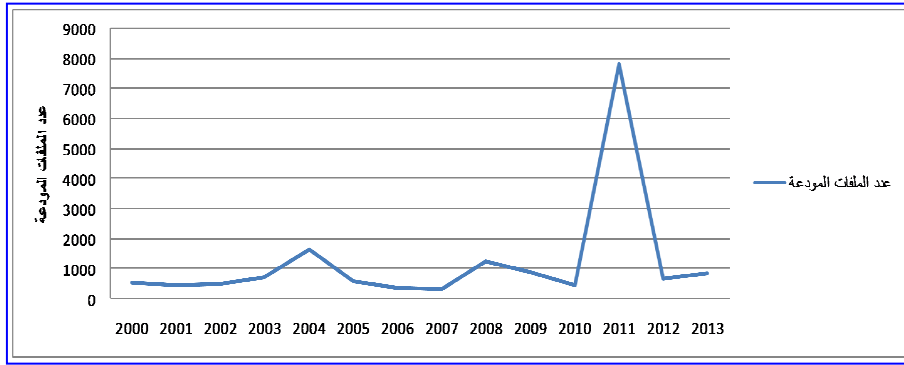
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

نلاحظ أن هناك تفاوت في عدد الملفات من سنة إلى أخرى حيث بلغ أعلى مستوى لها سنة 2006 بقيمة تقدر 1640 ملف مودع أي بنسبة 9,75% وهذا منذ سنة 2014، وهذا راجع إلى الإعانات والمزايا الممنوحة من قبل جهاز دعم تشغيل الشباب.

¹³ الموقع الرسمي لولاية المدية الجزائرية [على الخط]، 2018/202/02، الرابط:

ليعود بعد ذلك عدد الملفات المودعة على مستوى الفرع إلى الانخفاض بعد سنة 2004 نتيجة العراقيل والصعوبات، وعزوف البنوك على التمويل المشاريع (التمويل الثلاثي). ليرتفع سنة 2010 ويصل إلى مستوى يقدر بـ 1215 ملف أي بنسبة 7,23% من العدد الإجمالي.

ج. تقديم قروض بدون فوائد من طرف الوكالة لشباب أصحاب المشاريع ذوي الشهادات. شكل رقم 1: التمثيل البياني لعدد الملفات المودعة لدى الوكالة (2002-2016).



المصدر: المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

3.4 الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة (2011-2016): لمعرفة أهم التطورات التي حدثت في مختلف القطاعات نعرض الجدول التالي:

جدول رقم 6: تطور الحصيلة الإجمالية للوكالة حسب قطاع النشاط للفترة (2011-2016).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات	29	68	61	119	282	207
الحرف	03	29	27	35	51	48
الفلاحة	21	79	92	174	156	229
الري	-	-	-	01	02	01
الصيد	-	-	-	02	-	02
النقل	-	35	108	427	434	64
الصناعة	06	23	21	39	44	35
أشغال البناء	14	40	33	21	21	10
المهن الحرة	-	06	09	10	14	16
المجموع	73	290	352	828	1004	622

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن معظم المؤسسات الممولة من طرف الوكالة تتمثل في قطاع النقل والمقدرة ب 1068 مؤسسة ممولة، وهذا راجع إلى عدد الملفات المودعة من طرف الشباب الراغبين في الإستثمار في هذا المجال نتيجة سهولة إنشاء هذا النوع من المشاريع وكذلك الإجراءات والتحفيزات والإعانات المقدمة من طرف الوكالة، ثم يلحقها قطاع الخدمات بمجموع يقدر ب 766 مؤسسة ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة ب 571 مؤسسة، حيث نجد أنه في السنوات الأخيرة أصبح الشباب يركزون على الإستثمار في قطاع الفلاحة نتيجة توفر الولاية على المناخ الملائم للإستثمار وكذلك نتيجة الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة في مجال هذا القطاع.

4.4 تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة: (2009-2016): نحاول توضيح

تطور عدد المؤسسات الممولة من خلال الجدول التوضيحي التالي:

جدول رقم 7: تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2009-2016).

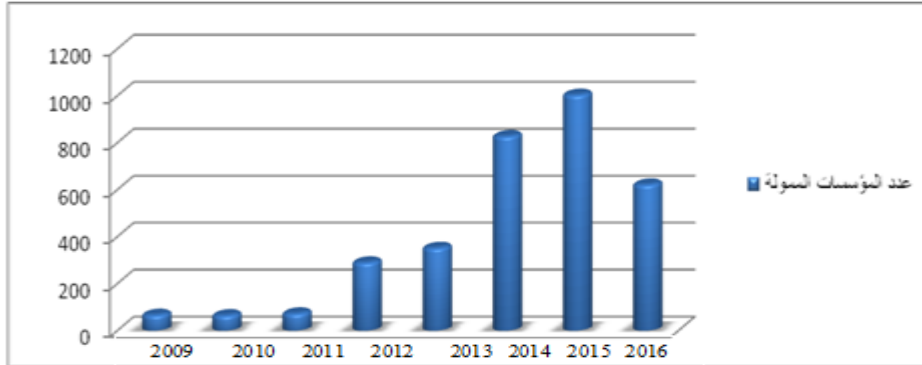
السنوات	عدد المؤسسات الممولة	%	السنوات	عدد المؤسسات الممولة	%
2009	67	2,0	2013	352	10,6
2010	65	1,9	2014	828	25,0
2011	73	2,2	2015	1004	30,4
2012	290	8,7	2016	622	18,8
			المجموع	3301	100

المصدر: المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كان متزايداً حيث كان في سنة 2009 ضعيفة، فقد قرت ب 67 مؤسسة ممولة بنسبة تقدر ب 2,02% وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة 2012 فنلاحظ إرتفاع محسوس بأكتر حيث 2014 إلى 828 مؤسسة أما في سنة 2015 فنلاحظ أن الوكالة حققت أكبر نسبة لها من حيث عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حيث وصلت إلى 1004 مؤسسة بنسبة تقدر ب 30,41% من إجمالي عدد المؤسسات الممولة، وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة وفق التدابير الجديدة التي تم إقرارها سنة 2014 من أجل جذب وإستقطاب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة من حيث أشكال التمويل المعدلة، وتقديم القروض بدون فوائد من طرف الوكالة وكذا الإعانات المالية الممنوحة للشباب، لتعود في الانخفاض في سنة 2016 لتصل إلى 622 مؤسسة

بنسبة تقدر بـ 18,84% وذلك راجع إلى عزوف الشباب عن بعض الخدمات التي تقدمها الوكالة كالري والصيد، كما يمكن أن نوضح ذلك عن طريق التمثيل البياني التالي:

شكل رقم 2: التمثيل البياني لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة (2009-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية

5.4 مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دوراً فعالاً وهاماً في توفير مناصب الشغل وذلك من خلال المؤسسات التي يتم إنشاؤها من خلالها، والجدول التالي يوضح تطور عدد المناصب الشغل في إطار الوكالة (ولاية المدية).

جدول رقم 8: تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة

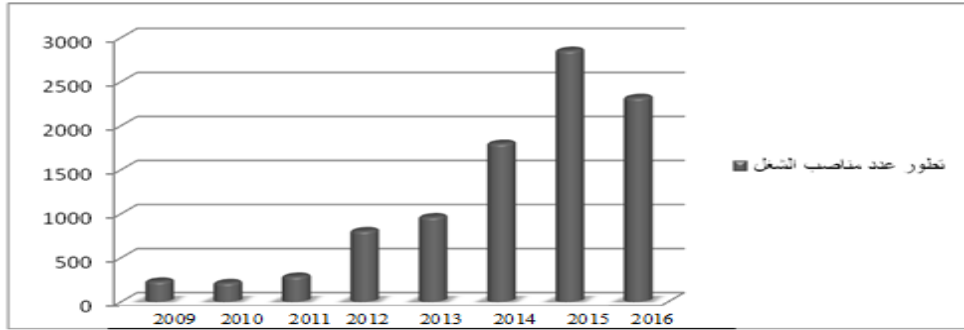
الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (2009-2016).

السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة %	السنوات	عدد مناصب الشغل	النسبة %
2009	232	2,44	2013	963	10,16
2010	215	2,27	2014	1797	18,97
2011	288	3,04	2015	2853	30,12
2012	805	8,49	2016	2318	24,47
			المجموع	9471	100

المصدر: المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية

نلاحظ أن عدد الشباب التي استفادت من مشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فبعدما كان في السنوات الثلاث الأولى منخفضة، حيث كانت توفر 232 منصب شغل في سنة

2009 وبنسبة لا تتجاوز 2.44% أصبحت توفر سنة 2015 حوالي 2853 منصب شغل أي بنسبة مئوية تقدر حوالي 30,12% من إجمالي مناصب الشغل لتتخفض سنة 2016 لتصل إلى 2318 منصب شغل وبنسبة تقدر حوالي 24.47% ولمزيد من التوضيح نستعين بالتمثيل البياني التالي: شكل رقم 3: عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2009-2016).



المصدر: المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

6.4 تقييم الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث التمويلين الثنائي والثلاثي:

حققت و. و. د. ت. ش. تطورات عديدة في مختلف القطاعات وهذا حسب النتائج الإحصائية المتوفرة لدينا من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي للمشاريع الممولة، وكذلك مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، ونعرض الجدول للتوضيح:

جدول رقم 9: الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي

منذ نشأتها وإلى غاية 2016.

أنواع التمويل	الثنائي	الثلاثي	المجموع
عدد الملفات المودعة في البنك	-	4706	4706
عدد الموافقات البنكية	-	3466	3466
عدد المشاريع الممولة	202	4220	4422
عدد مناصب العمل المستحدثة	567	11185	11752
المجموع	769	23557	24346

المصدر: المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية، استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة، وهذا نتيجة الإجراءات والتعديلات التي تقوم بها الوكالة من سنة إلى أخرى فيما يخص أشكال التمويل وكذا الإمتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة، استطاعت الوكالة أيضاً أن تحقق قفزة نوعية في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة حوالي 11752 منصب عمل، كان النصيب الأكبر منها لعدد مناصب العمل المستحدثة في إطار صيغ التمويل الثلاثي فقد قدرت بـ 11185 منصب عمل مستحدث أما في صيغة التمويل الثنائي فقد حققت حوالي 567 منصب عمل، ويعود سبب ذلك إلى التدابير والإجراءات المتخذة من خلال تقديم قروض بدون فوائد من طرف الوكالة في حالة التمويل الثنائي وتخفيض الفوائد على القروض في حالة التمويل الثلاثي الذي تتحمل جزء منه الوكالة. في الأخير يمكن إعتبار أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الإستثمارية الذي بدورها توفر مناصب الشغل والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة للأفراد.

● الخاتمة والنتائج:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية لتنشيط الإقتصاد المحلي، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية، وهذا يؤدي إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية أو تدنيها، وبالتالي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة في الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الوطني بصفة خاصة حيث تم النظر إليها في الجزائر كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المحلية والجهوية بعد أن كان التوجه نحو الصناعات الثقيلة بعد الإستقلال، وذلك لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الإقتصادي لكل دول العالم ومن خلال تحليلنا لهذه المؤشرات توصلنا إلى مجموعة النتائج وهي كالآتي:

-استطاعت الوكالة المحلية لولاية المدية أن تحقق عدد معتبر من المشاريع مما ساهمت في تحقيق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى الولاية.

-صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغة التمويل الثلاثي أي المساهمة الشخصية لشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة، بالإضافة إلى القرض البنك، وذلك بعد تخفيض وتكييف نسب الفوائد.

-يقع العبئ الأكبر من تمويل المشاريع في إطار الوكالة على عاتق البنوك بالدرجة الأولى، لذلك غالباً ما يرجع رفض المشاريع (المشاريع غير الموافق عليها) إلى البنوك خاصة وان كانت المشاريع متشابهة.

- أكثر المشاريع إقبالاً من طرف الشباب هي المشاريع الفلاحية والخدمات وقطاع النقل وبنسبة أقل قطاع أشغال البناء، وعزوف شبه كلي فيما يخص مشاريع الري الصيد.
- أصحاب المشاريع لا يملكون الخبرة والتكوين والتخصص المقاولانية وإدارة المشاريع، نظرا لحدثة سنهم أو لأنهم متخرجين جدد من معاهد التكوين والجامعات.

المراجع:

الكتب:

إسماعيل شعبان (2003) "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم - تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة -"، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقالات:

لرقت فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، " تمويل الشروعات الصغيرة و المتوسطة،، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

علوني عمار (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-العدد 10.

حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية،

سامية عزيز (جوان 2011)"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 2، الجزائر.

المدخلات:

حسين رحيم (2003) تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، تشخيص ومقترحات، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي، سطيف.

سهام شهباني (2011) "تقييم دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ" ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة

المعطيات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية المدية.

مواقع الأنترنت:

الموقع الإلكتروني: للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، [على الخط] 2018/01/31، الرابط:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise>

الموقع الرسمي لولاية المدية الجزائرية، [على الخط] 2018/02/02، الرابط:

<http://www.wilayamedea.dz>

مجد خضر "مفهوم التنمية المحلية" [على الخط] 2018/01/02، الرابط:

<http://mawdoo3.com/>

الموقع الإلكتروني: شوهديوم: 2018/02/02 الرابط:

<http://www.wadilarab.com/t12569-topic>

• قائمة الجداول

- جدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.
- جدول رقم 2: الهيكل المالي للتمويل الثنائي.
- جدول رقم 3: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.
- جدول رقم 4: تخفيض معدلات الفائدة.
- جدول رقم 5: عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة (2016-2002).
- جدول رقم 6: تطور الحصيلة الإجمالية للوكالة حسب قطاع النشاط للفترة (2016-2011).
- جدول رقم 7: تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2016-2009).
- جدول رقم 8: تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (2016-2009).

• قائمة الأشكال

- شكل رقم 1: التمثيل البياني لعدد الملفات المودعة لدى الوكالة (2016-2002).
- شكل رقم 2: التمثيل البياني لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة (2016-2009).
- شكل رقم 3: عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2016-2009).